المال. ومن المتفق عليه ان الحساب على ضوء تلك النسب يتطلب مجموعة من الفرضيات الصارمة والمقيدة فضلاً عن ان النتائج تكون حساسة الى درجة عالية تجاه اي تغيير طفيف في الفرضيات. ولكن، يبدو ان فرص تطبيق اساليب تحليلية اخرى محدودة نظراً لعدم توفر سلاسل احصائية زمنية لاقتصاد فلسطين الوسطى وقطاع غزة، ونظراً لان هذه المناطق لم تعمل كوحدات اقتصادية مستقلة في السابق.

٣ ـ النتائج والتضمينات

تستثني السيدة بول من بدائل الحلول التي تبحث في امكانية تحققها حل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، لان «مشاكل شغر الوظائف الحكومية وانشاء نظام مصرفي وتأسيس علاقات دولية، دبلوماسية وتجارية وغيرها، سوف تستنزف القدرات الاقتصادية والادارية المتاحة في الضفة، بحيث يكون الاستقلال التام حلاً غير عملي على المدى القصير» (ص ١٤٣). هذه، لعمري، فكرة اصلية لم نسمع بها من قبل، ولكنها على درجة من السذاجة والوهن بحيث لن نسمح لانفسنا بالتوقف عندها.

توصلت دراسة بول الى ان الاتحاد الفيدرالي بين الضفة الغربية واسرائيل يحظى بالجدارة الاقتصادية دون السياسية، وان الاتحاد الفيدرالي بين الضفة والاردن يحظى بالجدارة السياسية دون الاقتصادية. هذا مع العلم ان الدراسة لم تقدم لنا تعريفاً لما هو المقصود بالجدارة السياسية. المهم ان افضل الحلول، برأي السيدة بول، هو اعتبار الضفة الغربية بمثابة «منطقة»، منطقة فلسطين، واذا ما تم ضمان حرية التجارة بين هذه المنطقة وكافة الاسواق الاقليمية واتخاذ خطوات فعالة تجاه التعاون الاقليمي مع اسرائيل بشكل خاص، فان منطقة فلسطين يمكنها ان تحقق معدل نمو سنوي يقارب ٨ بالمائة. ويجب على المنطقة لتحقيق هدف النمو المذكور، ان تركز الاستثمارات على موردين اساسيين: تطوير مصادر المياه لزيادة المساحة المزروعة ولرفع الانتاجية الزراعية (وهذا امر حيوي نظراً لان الضفة يجب ان تتمتع بمزايا نسبية في الزراعة كشرط لتأسيس التعاون الاقليمي)، وتطوير كفاءة قوة العمل لاتاحة الفرصة امام تصديرها الى الخارج.

سوف تتمكن الدولة الفلسطينية، كما راينا سابقاً، من الوفاء بشرط الجدارة الاقتصادية الذي صاغته دراسة وارد، في حال اعادة تعمير وتشغيل المؤسسات الانتاجية واسترجاع قوة العمل التي كانت فيها قبل الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧. المشكلتان الاساسيتان، تبعاً لدراسة وارد، هما سد عجزي الميزان الخارجي والميزانية الحكومية.

عجز الميزان الخارجي: تقدر الدراسة عجز القطع الاجنبي في الضفة الغربية بمبلغ يتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليون دولار. وان هذا العجز يمكن تسديده من مصدرين: تسوية وضع مدينة القدس سياسياً بحيث تضمن الدولة الفلسطينية الحصول على جزء على الاقل من العوائد السياحية للمدينة، نحو ٣٠ مليون دولار سنوياً. المصدر الثاني هو المبالغ التي سوف يرسلها العاملون الفلسطينيون في الخارج، نحو ٢٥ مليون دولار سنوياً.

عجز ميزانية الحكومة: قدرت المصادر الاميركية مقدار عجز الميزانية في الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧ بمبلغ ١٥ مليون دولار. وترى دراسة وارد ان هذا رقم مبالغ فيه وان العجز الحقيقي ضئيل ولا يدعو إلى القلق ويمكن تغطيته بواسطة رفع قيمة الضرائب على البضائع المستوردة. على ان الدراسة لا تستبعد الحاجة الى بعض الدعم المادي الخارجي خلال السنوات الاولى لتأسيس الدولة خصوصاً اذا ما قرر آلاف المهاجرين العودة اليها.

يعتمد مقدار الدعم المادي الخارجي الضروري للدولة الفلسطينية، تبعاً لدراسة وارد، على مواصفات الحل السياسي في المنطقة. فكلما تضاءلت النسبة التي تحصلها الدولة من العوائد السياحية لمدينة القدس، وتضاءلت فرصها في تصريف منتجاتها في السوق الاسرائيلية والاسواق العربية، وفي الحصول على منفذ الى البحر المتوسط، كلما كان اعتمادها على المساعدات الخارجية لضمان الجدارة الاقتصادية اكبر.